

الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك
وأمان التصرف في النفايات المشعة

الاجتماع الاستعراضي الرابع للأطراف المتعاقدة
من ١٤ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢، فيينا، النمسا

التقرير الموجز النهائي

السيد تشانغ سان كانغ، الرئيس
السيدة أولينا ميكولايتشوك، نائب الرئيس
السيد مارك باست، نائب الرئيس بالإنابة
فيينا في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢

مقدمة

١- إدراكاً للأهمية التي يكتسبها التصرف المأمون في الوقود النووي المستهلك والنفائيات المشعة، اتفق المجتمع الدولي على ضرورة اعتماد اتفاقية تهدف إلى تحقيق مستوى رفيع من الأمان على صعيد العالم كله في مجال التصرف في الوقود المستهلك وفي النفائيات المشعة والحفاظ على ذلك المستوى. وكان هذا هو منشأ الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفائيات المشعة ("الاتفاقية المشتركة")، التي اعتُمدت في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ ودخلت حيز النفاذ في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

٢- وتتمثل أهداف الاتفاقية المشتركة فيما يلي:

١' تحقيق مستوى رفيع من الأمان على صعيد العالم كله في مجال التصرف في الوقود المستهلك وفي النفائيات المشعة، والحفاظ على ذلك المستوى، من خلال تعزيز التدابير الوطنية والتعاون الدولي بما يشمل - عند الاقتضاء - التعاون في الأمور المتعلقة بالأمان؛

٢' وكفالة أن تكون هناك، أثناء جميع مراحل التصرف في الوقود المستهلك وفي النفائيات المشعة، دفاعات فعالة ضد الأخطار المحتملة بما يكفل حماية الأفراد والمجتمع والبيئة من الآثار الضارة المترتبة على الإشعاعات المؤينة الآن وفي المستقبل، بحيث تُلبَّى احتياجات وتطلعات الجيل الراهن دون تقويض قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها وتطلعاتها؛

٣' ومنع الحوادث ذات العواقب الإشعاعية والتخفيف من عواقبها فيما لو وقعت أثناء أي مرحلة من مراحل التصرف في الوقود المستهلك وفي النفائيات المشعة.

٣- ومن أجل تحقيق تلك الأهداف اعتمدت الاتفاقية عملية استعراضية. وتقضي الاتفاقية المشتركة بأن يقوم كل طرف متعاقد بما يلي:

١' يقدم مسبقاً إلى سائر الأطراف المتعاقدة تقريراً وطنياً يصف كيفية تنفيذه للالتزامات التي تنص عليها الاتفاقية المشتركة؛

٢' ويلتمس إيضاحات بشأن التقارير الوطنية الخاصة بسائر الأطراف المتعاقدة عبر نظام يستند إلى أسئلة وردود مكتوبة؛

٣' ويعرض ويناقش تقريره الوطني خلال اجتماع استعراضي يتألف من جلسات مجموعات قطرية ولسات عامة؛

٤' الاستعداد للمناقشة والتعليق بشأن العروض المقدمة كجزء من عملية متينة لاستعراض النظراء.

وتنص الاتفاقية المشتركة على ألا تتجاوز الفترة الفاصلة بين الاجتماعات الاستعراضية ثلاثة أعوام. وتقدم الوثائق المرفقة بالاتفاقية المشتركة إرشادات حول شكل وهيكل التقارير الوطنية وطريقة إدارة الاجتماعات الاستعراضية.

٤- وطبقاً للمادة ٣٠ من الاتفاقية المشتركة، عُقد الاجتماع الاستعراضي الثاني للأطراف المتعاقدة بمقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، التي تقوم بمهام الوديع وأمانة السر للاتفاقية المشتركة، في الفترة من ١٤ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢. وترأس الاجتماع الاستعراضي السيد تشانغ سان كانغ، المسؤول الرقابي في هيئة الأمان والأمن النوويين بجمهورية كوريا. وأكلت مهام نائب الرئيس إلى السيدة أولينا ميكولايتشوك، رئيسة المفتشية الحكومية للرقابة النووية في أوكرانيا. والسيد آندي هول، نائب المفتش الرئيسي للمنشآت النووية في المملكة المتحدة، الذي كان قد انتُخب نائباً ثانياً لرئيس العملية الاستعراضية في الاجتماع التنظيمي الذي عُقد في أيار/مايو ٢٠١١ لم يتمكن من الاضطلاع بهذا الدور خلال الاجتماع الاستعراضي. واتفقت الأطراف المتعاقدة بأن يقوم السيد مارك باست، نائب المفتش الرئيسي للمنشآت الرئيسية في المملكة المتحدة، بدور نائب الرئيس بالإنابة طوال مدة الاجتماع الاستعراضي.

٥- وتكوّن مكتب الاجتماع الاستعراضي من الرئيس ونائب الرئيس ونائب الرئيس بالإنابة، ومن رؤساء المجموعات القطرية الستة، أي السيد ديبان تريفونوفيتش، كرواتيا؛ والسيد لاري كامبر، الولايات المتحدة الأمريكية؛ والسيد جان-جاك دومون، فرنسا؛ والسيد كازوماسا هيوكي، اليابان؛ والسيد بيتر لبيتافا، الجمهورية التشيكية؛ والسيد فيرنر مَستَر، ألمانيا.

٦- وشارك أربعة وأربعون طرفاً متعاقداً في الاجتماع الاستعراضي، وهذه الأطراف هي: الاتحاد الروسي والأرجنتين وإسبانيا وأستراليا وإستونيا وألبانيا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وأوكرانيا وأيرلندا وأيسلندا وإيطاليا والبرازيل والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا وبولندا وبيلاروس والجزيرة السوداء والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا وجمهورية مولدوفا وجنوب أفريقيا وجورجيا والدانمرك ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا والسنغال والسويد وسويسرا والصين وغانا وفرنسا وفنلندا وقبرص وكازخستان وكرواتيا وكندا ولاتفيا ولكسمبرغ ولتوانيا والمغرب والمملكة المتحدة والنرويج والنمسا ونيجيريا وهنغاريا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليوراثوم واليونان. ومن بين هذه الأطراف، شاركت للمرة الأولى ثمانية أطراف متعاقدة، وهي: الإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا والبرتغال والجزيرة السوداء وجمهورية مولدوفا وجورجيا وغانا وقبرص. ولم يقدّم كلٌّ من جمهورية مولدوفا وجورجيا وكازخستان والسنغال عرضاً تقنياً عن التقرير الوطني الخاص به.

٧- ولم تشارك تسعة أطراف متعاقدة في الاجتماع الاستعراضي، وهي: أوروغواي وأوزبكستان وشيلي وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وطاجكستان وغابون وقيرغيزستان والمملكة العربية السعودية وموريتانيا. وعلاوة على ذلك، لم يقدم كلٌّ من أوزبكستان وشيلي وغابون وقيرغيزستان والمملكة العربية السعودية وموريتانيا تقريراً وطنياً.

٨- ولم يكن هناك متأخرون في التصديق وفقاً للتعريف الوارد في القاعدة ٢ من النظام الداخلي واللائحة المالية (الوثيقة INFCIRC/602/Rev.3).

٩- وحضرت وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بصفة مراقب، وفقاً لما تم الاتفاق عليه في الاجتماع التنظيمي.

ملاحظات عامة

١٠- على مدى الاجتماع الاستعراضي الرابع، بينما لوحظ أن العديد من الأطراف المتعاقدة قدّمت عروضاً عالية الجودة، فقد لوحظ أيضاً مع ذلك أن ثمة مجالاً للتشجيع على مشاركة بأكثر فعالية في عملية الاستعراض المقبلة.

١١- ومنذ الاجتماع الاستعراضي الثالث، أحرزت أطراف متعاقدة مختلفة تقدماً جيداً وحققت إنجازات هائلة فيما يخص تنفيذ برامجها الوطنية. وتمت معالجة البنود التالية بشكل محدد في التقارير الوطنية والعروض الشفوية المقدمة خلال الاجتماع الاستعراضي الرابع:

- وضع إطار رقابي شامل؛
- والاستقلالية الفعلية للهيئة الرقابية؛
- وتنفيذ الاستراتيجيات بناء على معالم مرحلية مرئية؛
- وتوفير التمويل لتأمين التصرف المأمون في النفايات؛
- وتعليم العاملين والموظفين ذوي الكفاءة وتعيينهم؛
- والمستودعات الجيولوجية للنفايات العالية الإشعاع.

١٢- تطرقت أطراف متعاقدة عديدة في عروضها الشفوية إلى موضوع الدروس المستفادة من الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما داييتشي للقوى النووية التابعة لشركة طوكيو للطاقة الكهربائية (ويشار إليه فيما يلي باسم 'حادث فوكوشيما')، وفقاً لما طلبه الرئيس السيد كانغ قبل انعقاد الاجتماع الاستعراضي.

١٣- وعلى الرغم من اتّساع نطاق التنوّع على الصعيد الوطني، أبلغت غالبية الأطراف المتعاقدة أنها أحرزت تقدماً جيداً في الحفاظ على أطرها القانونية والرقابية وتحسينها وتنفيذها.

١٤- وعلى الرغم من أن عدة أطراف متعاقدة أبلغت عن إحرازها تقدماً جيداً، فقد تم الاعتراف بأن التصرف على المدى البعيد في الوقود المستهلك والنفايات المشعة العالية النشاط لا يزال موضوعاً حرجاً وصعباً يتّسع فيه المجال للعديد من التحسينات. وأتفقت جميع الأطراف المتعاقدة على أن هذا التحسين يشكل عملية مستمرة.

١٥- غالباً ما تثير المسائل النووية قلقاً كبيراً لدى عامة الجمهور، مثلما كانت الحال بالنسبة لحادث فوكوشيما. وقد اعتبر الحاضرون أن التواصل الجيد والعاجل مع الجمهور وضرورة التأكيد من إبقائه على اطلاع بالمستجدات يشكلان عنصرين جوهريين وأساسيين في ميدان التصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة.

١٦- وأعاد الاجتماع الاستعراضي الرابع التأكيد على أهمية مراعاة التصرف في الوقود المستهلك والتصرف في النفايات المشعة منذ البدايات الأولى لأي أنشطة نووية، من قبيل توسيع نطاق برامج القوى النووية.

١٧- وأبلغ العديد من الأطراف المتعاقدة عن التقدم المحرز في مجالات استصلاح المواقع والتصرف في النفايات الموروثة.

١٨- وخلال الاجتماع الاستعراضي الرابع، برهنت الأطراف المتعاقدة الحاضرة عن ممارساتٍ جيدة في العديد من المجالات، ومنها:

- الانخراط مع الجمهور؛
 - والتصرف في المصادر المختومة؛
 - وتقاسم المعلومات مع البلدان المجاورة.
- ١٩- بالنسبة للبلدان التي تستهل برامج للقوى النووية، اعتبر الحاضرون أن اعتماد نهج منهجي إزاء تخطيط التصرف في النفايات المشعة والوقود المستهلك يشكل ممارسةً أساسية، منذ البدايات الأولى، حيث أوضحت بعض الأطراف المتعاقدة أن لديها نهجاً مثالياً بشأن هذا الأمر.
- ٢٠- وعلى الرغم من إحراز تقدم ملموس منذ الاجتماع الاستعراضي الأخير، لا تزال هناك تحديات ماثلة، منها ما يلي:

- ضمان متانة عملية الاستعراض؛
- والقدرة على خزن الوقود المستهلك؛
- وتنفيذ خيارات التخلص.

أبرز معالم الاجتماع الاستعراضي الرابع في مجال السياسات والجوانب التقنية

فيما يلي أهم القضايا التي أشير إلى إحراز تقدم بشأنها:

الإطار القانوني والرقابي الشامل

٢١- على الرغم من أن لدى العديد من الأطراف المتعاقدة أطراً قانونية ورقابية راسخة، فقد شرعت هذه الأطراف باستعراض هذه الأطر، لضمان اتساقها مع التطورات الجديدة التي طرأت مؤخراً ولتحديد أي حاجة إلى تحسينات على ضوء الدروس المستفادة من حادث فوكوشيما داييتشي، على حدّ سواء. وتدعو الحاجة إلى مواصلة الجهود لضمان أن يكون الإطار القانوني والرقابي مناسباً.

استقلال الهيئة الرقابية استقلالاً فعلياً

٢٢- أبلغت أطراف متعاقدة عديدة عن اتخاذ تدابير لضمان استقلالية الهيئة الرقابية.

تنفيذ الاستراتيجيات

٢٣- أعيد التأكيد على الحاجة إلى استراتيجيات طويلة الأمد للتصرف في النفايات المشعة والوقود المستهلك وقد قامت أطراف متعاقدة عديدة فعلاً بإرساء مثل هذه الاستراتيجيات التي تشمل، في العديد من الحالات، أحكاماً تنص على الاستعراض الدوري المنتظم. وكان من الممكن استخدام استراتيجيات قائمة باعتبارها نماذج للأطراف المتعاقدة التي تواجه التحدي المتمثل في إرساء استراتيجيات جديدة طويلة الأمد.

٢٤- إن الأطراف المتعاقدة التي هي دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي ملزمة بالامتثال لتوجيه المجلس رقم 2011/70/Euratom الذي يقضي بإنشاء إطار مجتمعي بشأن التصرف المسؤول والمأمون في الوقود المستهلك والنفائات المشعة، علماً بأن التوجيه المذكور وثيق الصلة بأحكام الاتفاقية المشتركة.

٢٥- ولدى العديد من الأطراف المتعاقدة استراتيجية قائمة للتصرف في النفائات المشعة وفي الوقود المستهلك وتتابع هذه الأطراف تلك الاستراتيجية بشكل نشط. وقد بلغت أطراف متعاقدة قليلة مستوى متقدماً جداً، حيث بات بإمكانها تقديم طلب للحصول على رخصة لإنشاء مرفق تخلص جيولوجي.

توفير التمويل لكفالة التصرف في النفائات

٢٦- أُعيد التأكيد على الحاجة إلى نظام تمويلي راسخ وآمن لكفالة التصرف المأمون في الوقود المستهلك وفي النفائات المشعة، بما في ذلك إخراج المرافق من الخدمة، وخرن النفائات والتخلص منها على الأمد الطويل.

٢٧- وتم الاعتراف بدور موالدي النفائات كمساهمين ماليين في مثل هذا النظام التمويلي. كما تم الاعتراف بدور الدولة في حالة العمليات التي تنبأها الدولة، مثلما هي الحال بالنسبة لمرافق البحوث والنفائات الموروثة.

٢٨- وتم الإبلاغ عن الاستيفاءات المنتظمة لحسابات التكاليف وعن عمليات إعادة التقييم المنتظم للمساهمات في نظام التمويل بوصفها ممارسات جيدة. ويجب تصحيح حالات التمويل غير الكافي وينبغي تفاديها.

٢٩- وجرى التشديد على أن نظم التمويل يجب أن تقام بشكل يكفل متانة النظام حتى في ظل الأزمات المالية. وتدرس الأطراف المتعاقدة نظمها التمويلية بغية التحقق من الحاجة إلى أي عملية تعزيز.

تعليم الموظفين ذوي الكفاءة وتعيينهم

٣٠- أشير إلى أن الموارد البشرية تشكل موضوعاً يحتاج إلى اهتمام، لا سيما نظراً لارتفاع معدلات التقاعد والحاجة إلى إيجاد موظفين بدلاء من ذوي الكفاءة والمؤهلات الجيدة. وتطرقت أطراف متعاقدة مختلفة إلى مواضيع تقديم الفرص المهنية المستقبلية الجيدة والمشاريع المستدامة والوظائف المثيرة للاهتمام، إلى جانب برامج إدارة المعارف وبرامج التعليم والتدريب، وذلك بغية كفالة توافر الموظفين ذوي الكفاءات عندما تبرز الحاجة إليهم.

مرافق التخلص

٣١- يجري حالياً تشغيل عدد ضخم من مرافق التخلص القريبة من السطح وقد تم اكتساب كم هائل من الخبرات بخصوص هذا النوع من المرافق في العديد من الأطراف المتعاقدة. ومن جهة أخرى، ما فتئت المستودعات الجيولوجية للتخلص من الوقود المستهلك ومن النفائات العالية الإشعاع تشكل مسألة شائكة بالنسبة لجميع الأطراف المتعاقدة.

٣٢- وعلى الرغم من شيوع الاعتراف بأن التخلص الجيولوجي من النفائات العالية الإشعاع هو الحل الأنسب للمضي قدماً في هذا المجال، فإن تنفيذ عملية التخلص الجيولوجي هي عملية ممتدة. وبالإضافة إلى ذلك، يُتوقع في العديد من الأطراف المتعاقدة، ألا يتم تشغيل هذا النوع من المرافق سوى في تاريخ لاحق، مع استخدام خزن

الوقود المستهلك والنفايات العالية الإشعاع على الأمد الطويل كحل مؤقت. وينبغي توفير القدر الكافي من قدرات الخزن في حال تأخر تنفيذ البرامج الخاصة بتطوير المستودعات الجيولوجية.

٣٣- وأبلغت عدة أطراف متعاقدة عن إحراز تقدّم هائل في إقامة مرافق التخلص، بما يشمل النجاح في إتمام عملية اختيار المواقع. واعتُبر إشراك الجمهور، بما في ذلك التواصل المبكر والفعال، على أنه يشكل 'عامل نجاح' بالنسبة لهذا النوع من مشاريع التخلص.

٣٤- وتحظى المستودعات المشتركة بالترفضيل من جانب أطراف متعاقدة، من قبيل تلك التي لديها كميات محدودة من النفايات — غالباً ما تكون نفايات موروثة — وتلك التي لديها كميات أكبر من النفايات المشعة الناتجة عن الأنشطة البحثية والطبية والصناعية.

٣٥- وأولي الاعتبار أيضاً إلى قابلية انعكاس النفايات المشعة والوقود المستهلك والقدرة على استردادها من مستودع ما. وسلط الضوء على أن تبرير الاسترداد ينبغي أن يأخذ في الحسبان الاعتبارات ذات الصلة بالأمان والألأ يقوم على أساس تقبل الجمهور فحسب.

٣٦- وأفيد أيضاً بأن الإسراع في إرساء معايير قبول النفايات فيما يخص التخلص من النفايات المشعة هو عامل هام، لا سيما بالنسبة إلى معالجة النفايات المشعة وخزنها بشكل ملائم ومأمون قبل التخلص النهائي منها.

الآثار المترتبة على حادث فوكوشيما بالنسبة إلى التصرف في الوقود المستهلك

٣٧- أبلغت أطراف متعاقدة عديدة عن أنها نفذت تحليلاً أولياً فورياً لمرافقها الخاصة بالتصرف في الوقود المستهلك وفي النفايات على أساس السيناريوهات التي شهدتها فوكوشيما، وعن أنها حللت استراتيجياتها الخاصة بإدارة الحوادث القصوى للكشف عن أي مواطن قصور وإيجاد السبل الملائمة لتصحيح أي وضع غير مستساغ. وفي غالبية الحالات، أشارت التحاليل الأولية إلى عدم الكشف عن أي مخاطر من شأنها أن تبرر اتخاذ أي إجراءات فورية. ومن المتوقع إجراء تقييمات تتسم بقدر أكبر من التفصيل أو أنها قيد التنفيذ حالياً للتحقق من صحة النتائج الأولية. وقد تبرز الحاجة إلى تحديث خطط التأهب للطوارئ والتصدي لها فيما يخص المرافق النووية.

٣٨- وعقب حادث فوكوشيما، كان هناك تركيز خاص على قضية أمان خزن الوقود المستهلك في الأحواض. وأقرت الأطراف المتعاقدة بأهمية إجراء مزيد من المناقشات بشأن هذه القضية واحتمال الخزن الجاف للوقود المستهلك.

قضايا أخرى ذات صلة بالوقود المستهلك

٣٩- لقد سبق الإبلاغ، في اجتماعات استعراضية سابقة، عن إعادة شحن وقود مستخدم في مفاعلات بحثية إلى بلدان المنشأ. وتواصلت هذه الممارسة الجيدة منذ الاجتماعات الاستعراضية السابقة وستواصل مستقبلاً.

٤٠- وتم التشديد أيضاً على ضرورة توفير الموقوت لقدرات خزن الوقود المستهلك في غياب مرافق التخلص، لا سيما في الحالات التي يُخطط فيها لزيادة القدرات النووية.

٤١- واعتبرت بضعة أطراف متعاقدة أن التعاون بين الأطراف المتعاقدة بخصوص أنشطة دورة الوقود يشكل تديبيراً لزيادة أمن وفعالية التصرف في الوقود المستهلك، لا سيما بالنسبة للبلدان ذات البرامج النووية الصغيرة. وأقرت الأطراف المتعاقدة بأهمية عقد المناقشات بشأن النهج الشاملة إزاء المرحلة الختامية من دورة الوقود.

المصادر المختومة

٤٢- أقرت جميع الأطراف المتعاقدة بالحاجة إلى إرساء تحكم صارم بالمصادر المختومة. ونتيجة لذلك، تنظم أطراف متعاقدة عديدة حملاتٍ على الصعيد الوطني لجمع المصادر اليتيمة وإخضاعها للتحكم. وفي إطار تديبير تكميلي على صعيد الأمان، وُضعت سجلات، أو نُظم ترخيص، أو نُظم اقتفاء صارمة للمصادر، ويجري الحفاظ عليها وتحديثها بالشكل اللائق، باعتبار أن ذلك يشكل ممارسةً جيدة.

٤٣- وأرست أطراف متعاقدة عديدة سياسة ترخيص تقضي برفض استيراد المصادر المختومة إلا في حال ضمان إعادتها إلى الجهة المصنعة أو الموردّة. وفي حال عدم إعادتها إلى المورد، يجب على الطرف المتعاقد أن يكفل إرساء الحلول الملائمة للتصرف فيها.

الإخراج من الخدمة

٤٤- أبلغت أطراف متعاقدة عديدة عن خبرتها في ميدان إدارة مشاريع الإخراج من الخدمة.

٤٥- ويرز من تلك التقارير أيضاً أن هناك توجّهاً نحو اعتبار التفكيك الفوري الخيار المفضل. وثمة نهج مثير جداً للاهتمام يتمثل في التفكيك الفوري الذي يليه خزن المكونات الضخمة في انتظار اضمحلالها، وذلك بغرض رفع التحكم الرقابي عن هذه المكونات أو تسهيل عملية التصرف فيها عند انتهاء فترة الاضمحلال.

٤٦- وأبلغت أطراف متعاقدة عديدة عن أنها أدرجت إعداد خطط الإخراج من الخدمة، باعتبارها مطلباً قانونياً، ضمن أطرها القانونية الوطنية.

قضايا أخرى ذات صلة بالتصرف في النفايات المشعة

٤٧- أبلغت عدة أطراف متعاقدة عن أنّ التصرف في النفايات الموروثة، بما يشمل تحديد سماتها واستصلاحها، يشكل مهمةً جارية وصعبة.

٤٨- ولدى غالبية الأطراف المتعاقدة برامج بحثية جارية قائمة لتحسين تقنيات التصرف في النفايات المشعة.

٤٩- وتدنية حجم النفايات المشعة باستخدام الطرق القانونية والإدارية والتقنية هي الهدف الذي تصبو إلى تحقيقه أطراف متعاقدة عديدة.

التعاون الدولي

٥٠- ترى كل الأطراف المتعاقدة إمكانية تحقيق مزايا بفضل التعاون الدولي من خلال تبادل المعلومات والخبرات والتكنولوجيا. وأعربت الأطراف المتعاقدة ذات البرامج النووية الصغيرة، على وجه الخصوص، عن مزايا تبادل المعارف والمساعدة.

٥١- وأبلغت أطراف متعاقدة عديدة عن استخدامها لمعايير أمان الوكالة وعن تجربتها مع بعثات خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة التي أوفدها الوكالة. وأفادت عدة أطراف متعاقدة بأنها قامت بتعميم تقاريرها وخطط عملها المرتبطة بمتابعة خدمات الاستعراضات الرقابية المتكاملة. وتخطط أطراف متعاقدة أخرى بأن تطلب إيفاد بعثات من الخدمة المذكورة إليها في المستقبل.

نتائج الفريق العامل المفتوح العضوية

٥٢- تم تحديد التحسينات الممكنة للاجتماعات الاستعراضية المقبلة، بالإضافة إلى الترتيبات الأخرى الرامية إلى ضمان الاستمرارية بين الاجتماعات الاستعراضية، من خلال مداوات الفريق العامل المفتوح العضوية وتم إقرارها في الجلسة العامة للاجتماع الاستعراضي.

٥٣- ونوقش فعلاً أحد عشر موضوعاً من جانب الفريق العامل المفتوح العضوية الذي أنشئ في الجلسة العامة الافتتاحية وترأسه السيد مارك باست:

- (١) فرص التدريب والتعليم؛
- (٢) النظر في خدمات الوقود الشاملة؛
- (٣) (أ) تحسين فعالية عملية الاستعراض؛
(ب) اقتراح محدّد لتحسين إدارة الوقت؛
(ج) عملية لمواصلة النقاش وتطبيق التحسينات؛
- (٤) تعزيز استمرار المعرفة بعملية استعراض الاتفاقية المشتركة؛
- (٥) إلقاء الضوء على العلاقة بين الأمان والأمن؛
- (٦) تعزيز استمرارية الاجتماعات الاستعراضية والحوار الجاري في الفترات الفاصلة بينها؛
- (٧) طرق تحسين الإبلاغ عن التصرف في المصادر المختومة المهملة؛
- (٨) آلية لضمان الانسجام بين الاتفاقية المشتركة واتفاقية الأمان النووي؛
- (٩) تغيير دور المنسق خلال الاجتماع الاستعراضي.

٥٤- يرد تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية على شكل مرفق بهذا التقرير الموجز.

الاستنتاجات

٥٥- لاحظ المشاركون في الاجتماع الاستعراضي الرابع الزيادة الكبيرة في عدد الأطراف المتعاقدة من ٤٨ إلى ٦٣ طرفاً، مقارنة بالاجتماع الاستعراضي الثالث. وأوصت الأطراف المتعاقدة الحاضرة بالحفاظ على الجهود لمواصلة هذا الاتجاه في المستقبل.

٥٦- ومن جهة أخرى، لم تشارك تسعة أطراف متعاقدة في الاجتماع الاستعراضي الرابع، ولم تحضر ثلاثة أطراف متعاقدة إضافية جلسات المجموعات القطرية، ولم تقدّم ستة أطراف متعاقدة تقارير وطنية. ويجدر تذكير جميع الأطراف المتعاقدة بالتزاماتها، بموجب الاتفاقية المشتركة، بالمشاركة بشكل كامل في عملية الاستعراض.

٥٧- وقد جرت عمليات بناء لتبادل وتقاسم المعارف في جو من الانفتاح والصراحة. بيد أن الأطراف المتعاقدة تعترف بأهمية التحسين المتواصل وبالحاجة إلى إنعاش عملية استعراض النظراء بما يشمل زيادة مستوى تأهب الأطراف المتعاقدة واستعدادها لتحدي العروض التي تقدمها أطراف متعاقدة أخرى والتعليق عليها. ولاحظت الأطراف المتعاقدة أيضاً أن إرساء عملية استعراض نظراء راسخة يتطلب انخراطاً تاماً ونشطاً من جانب الأطراف المتعاقدة والمسؤولين. كما أن مشاركة الأمانة ودعمها الملائمين يتسمان بدرجة عالية من الأهمية لضمان فعالية الاجتماعات الاستعراضية وإنتاجيتها، وكفالة الاستمرارية خلال الفترات الفاصلة بين الاجتماعات الاستعراضية، وتيسير الاتساق بين العملية الاستعراضية الخاصة بالاتفاقية المشتركة وتلك الخاصة باتفاقية الأمان النووي.

٥٨- وتم اعتبار البعثات الدولية لاستعراض النظراء وتنفيذ توصياتها على أنها عملية فعالة لتعزيز البنية الأساسية الرقابية والأمان.

٥٩- وكان لتبادل المعلومات، عن الإجراءات المتخذة من جانب الأطراف المتعاقدة لاستعراض الأمان وتحديد الاحتياجات من أجل التحسين نتيجة لحادث فوكوشيما، قيمة كبيرة. وعلى الرغم من عدم تحديد أي مخاطر التي من شأنها أن تبرّر اتخاذ إجراءات فورية، فثمة تخطيط لعمليات تقييم مفصلة أكثر لمعظم الحالات أو يجري الاضطلاع بها للتحقق من صحة النتائج الأولية. وستواصل الأطراف المتعاقدة مناقشة الدروس المستفادة من حادث فوكوشيما وتبادل الممارسات الفضلى بهذا الصدد.

٦٠- وتعمل جميع الأطراف المتعاقدة في سبيل رفع مستوى أمان التصرف في النفايات المشعة والوقود المستهلك. وشهد الاجتماع الاستعراضي تحديد عدد من التحديات التي تواجه الأطراف المتعاقدة فيما يتعلق بتنفيذها لأحكام معيّنة.

٦١- ووافقت الأطراف المتعاقدة على أن التقارير الوطنية المقدّمة إلى الاجتماع الاستعراضي المقبل ينبغي أن تشمل المسائل التالية:

- التصرف في المصادر المختومة المهملة؛
- وتداعيات الأمان الناتجة عن فترات خزن جد طويلة وتأخر عملية التخلص من الوقود المستهلك والنفايات المشعة؛
- والتعاون الدولي في السعي إلى إيجاد حلول للتصرف الطويل الأمد في مختلف أنواع النفايات المشعة و/أو الوقود المستهلك والتخلص منها؛
- التقدم المحرز بشأن وضع حلول إقليمية للتخلص من مختلف أنواع النفايات المشعة، والمصادر المختومة المهملة و/أو الوقود المستهلك.

مرفق
موجز وقائع اجتماع الفريق العامل المفتوح العضوية
الخاص بالاجتماع الاستعراضي الرابع للاتفاقية المشتركة
١٥ - ١٧ أيار/مايو ٢٠١٢

مقدّمة

في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٢، أعلن رئيس الجلسة، السيد مارك باست (المملكة المتحدة)، بصفته نائب الرئيس بالإنابة، افتتاح المناقشة وشرح أن عمل الفريق العامل المفتوح العضوية (الفريق) سيكون مضمناً إذ أن هناك ١١ اقتراحاً فعلياً ينبغي مناقشته في غضون ثلاثة أيام. ودكّر الرئيس المجتمعين ببياناته التي ألقاها في الجلسة العامة عن أن النظر في الاقتراحات يتم من خلال عدم تقييد نطاق عمل الفريق بالترسيخ الضيق لما يسمى 'طريقة العمل' الخاصة بإجراءات الاتفاقية المشتركة بل جعله قائماً على أساس روحية الاتفاقية المشتركة التي تقضي بتبادل الممارسات الجيدة.

ويمكن الاطلاع على الاقتراحات الأصلية عبر الموقع الشبكي المغلق للاتفاقية المشتركة JCWeb.

وانعقد الاجتماع رسمياً على مدى ثلاثة أيام وتلاه عقد المزيد من المشاورات في اليوم الرابع، وقد ناقش ما يلي:

- الاقتراح ١: فرص التعليم والتدريب بشأن التصرف في الوقود المستهلك والنفقات المشعّة المتاحة لجميع الأطراف المتعاقدة لاستبقاء الموظفين المؤهلين.
- الاقتراح ٢: دراسة خدمات الوقود النووي الشاملة (مشفوعة بعرض)
- الاقتراح ٣ (أ): أداة جديدة لتعزيز فعالية استعراض النظراء (استعويض عنه باقتراح معدّل أثناء الاجتماع)
- الاقتراح ٣ (ب): اقتراح محدد لتحسين إدارة الوقت خلال جلسات المجموعات القطرية
- الاقتراح ٣ (ج) والاقتراح ٦: اقتراحان بشأن اجتماعات يتم عقدها بين الدورات (تم دمجها ضمن الاجتماع)
- الاقتراح ٤: تعزيز استمرار المعرفة بعملية استعراض الاتفاقية
- الاقتراح ٥: إلقاء الضوء مرة أخرى على العلاقة بين الأمان والأمن
- الاقتراح ٧: تحسين عملية التبليغ عن التصرف المأمون في المصادر المختومة المهملة بموجب الاتفاقية المشتركة

- الاقتراح ٨: إنشاء آلية لضمان الاتساق وتحديد القيم المرجعية بين القواعد التي تحكم عملية استعراض الاتفاقية المشتركة وتلك التي تحكم عملية استعراض اتفاقية الأمان النووي
- الاقتراح ٩: تغيير دور المنسق خلال الاجتماع الاستعراضي

الخاتمة

يوصي الفريق بأن تقرّ الأطراف المتعاقدة في الاجتماع الاستعراضي الرابع التوصيات الصادرة عن الاجتماع كما وردت في التذييل المرفق بهذا التقرير.

ويوصي الفريق بأن يُطلب من الأمانة أن تضطلع باستعراض تحريري للتغييرات المقترح إدخالها على المبادئ الإرشادية، بغية كفاءة التساوق الداخلي بين جميع الوثائق الإرشادية. وبناء على الفهم بأن التغييرات المدخلة على أسلوب النص نتيجةً لهذا الاستعراض التحريري لن تؤثر على مضمونه، فإن الفريق يوصي أيضاً بأن يتم تعميم النص النهائي لأغراض الموافقة الضمنية.

تذييل المرفق

الاقتراح ١: فرص التعليم والتدريب بشأن التصرف في الوقود المستهلك والنفيات المشعة المتاحة لجميع الأطراف المتعاقدة لاستبقاء الموظفين المؤهلين.

النتيجة

يقرّ الفريق العامل المفتوح العضوية (الفريق) بأهمية فرص التعليم والتدريب لضمان الموارد البشرية الضرورية لاستدامة برامج التصرف في الوقود المستهلك والنفيات المشعة. وأحاط الفريق علماً أيضاً بالمعلومات الأساسية عن فرص التعليم والتدريب المقدّمة من الأمانة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

توصية

يوصي الفريق بأن تتخذ الأطراف المتعاقدة خطوات لتعزيز فرص التعليم والتدريب وتحديد تلك الفرص بالوسائل المناسبة من قبيل إدراجها ضمن تقاريرها الوطنية، ويقترح بأن تنظر الأمانة في إنشاء قاعدة بيانات موحدة بشأن الفرص المتاحة.

الاقتراح ٢: النظر في خدمات الوقود النووي الشاملة

النتيجة

قدّمت الولايات المتحدة عرضاً عن ترتيبها الخاص بخدمات الوقود الشاملة.

ويقرّ الأطراف المتعاقدون بأهمية عقد المناقشات بشأن النّهج الشاملة إزاء المرحلة الختامية من دورة الوقود. بيد أن الأطراف المتعاقدة لاحظت أيضاً أن هذه المسألة معقدة، وأفادت عدة أطراف متعاقدة بأنها تحتاج إلى مزيد من الوقت لدراسة هذا الموضوع.

توصية

يوصي الفريق بأن تتمكن الأطراف المتعاقدة من مواصلة المناقشات بشأن النّهج الشاملة إزاء المرحلة الختامية من دورة الوقود في جملة اجتماعات منها الاجتماع المواضيعي الأول المقترح ضمن الاقتراح ٣(ج)٦.

الاقتراح ٣(أ): تعزيز فعالية استعراض النظراء

النتيجة

قدّمت الولايات المتحدة اقتراحاً معدّلاً، يمكن الاطلاع عليه عبر الموقع الشبكي للاتفاقية المشتركة، لتعزيز فعالية تنفيذ الاتفاقية المشتركة وفقاً لما دعت إليه خطة عمل الوكالة. وعلى وجه الخصوص، يحثّ اقتراح الولايات المتحدة الأطراف المتعاقدة على أن تأخذ على عاتقها التزاماً سياسياً باتباع مبادئ معيّنة عند تنفيذ الاتفاقية المشتركة. وتتناول مبادئ التنفيذ هذه ما يلي: (١) التشديد على الخطوات الرامية إلى ضمان وظيفة رقابية فعالة ومستقلة وشفافة؛ (٢) والاعتراف بالمساهمة الهامة التي يمكن لمعايير أمان الوكالة أن تقدّمها في سبيل تحقيق أهداف الاتفاقية المشتركة؛ (٣) والاستفادة بشكل تام من البعثات الدولية لاستعراض النظراء؛ (٤) والترويج لقدر أكبر من الشفافية والانفتاح عن طريق إتاحة معلومات معيّنة للعموم.

وفيما أعرب عن تأييد واسع النطاق للأفكار الواردة ضمن المبادئ، أعربت بضعة أطراف متعاقدة عن الشك فيما إذا كانت الاجتماعات المعقودة في إطار الاتفاقية المشتركة توفّر محفلاً ملائماً لإصدار إعلان ذي جوهر سياسي يجسّد مفاهيم تجري مناقشتها فعلاً في إطار محافل أخرى تتسم بمنظور ذي نطاق جامع وسياسي أكثر مثل المؤتمر الوزاري بشأن الأمان النووي والاجتماعات المؤدية إلى إقرار خطة العمل بشأن الأمان النووي. كما أعربت بضعة أطراف متعاقدة عن الرأي بأنه سيلزم مزيد من الوقت قبل التمكن من النظر في قرار محتمل بشأن التزام سياسي وفقاً لما ورد في اقتراح الولايات المتحدة. وأعربت بضعة أطراف متعاقدة أيضاً عن الحاجة إلى الإمعان في دراسة كيفية تنظيم هذه المبادئ وكيفية ارتباطها بالاتفاقية المشتركة.

بيد أن الفريق لاحظ بأنه يمكن لأي طرف متعاقد أن يدرس الإجراءات المنصوص عليها في مبادئ التنفيذ وذلك في معرض دراسته للطرق الكفيلة بتعزيز فعالية تنفيذ الاتفاقية المشتركة.

توصية

يوصي الفريق بأن يبقى اقتراح الولايات المتحدة مفتوحاً وبأن تكون الأطراف المتعاقدة مستعدة لمناقشة الاقتراح بقدر أكبر من التفصيل في المحفل الملائم المقبل، كأحد الاجتماعات الوارد وصفها في الاقتراح ٣(ج)٦/٦ مثلاً.

الاقتراح ٣(ب): اقتراح محدد لتحسين إدارة الوقت خلال جلسات المجموعات القطرية

النتيجة

برز اتفاق عام على أن العدد المتزايد من الأطراف المتعاقدة، مقروناً بالقيود الزمنية وتلك المرتبطة بالموارد، يفرض ضرورة وضع آليات لإدارة الوقت والموارد بشكل أكثر فعالية بغية صون وتحسين فعالية عملية استعراض النظراء.

توصية

يوصي الفريق بأن تواصل الأطراف المتعاقدة دراسة اقتراح الولايات المتحدة وربما أي اقتراحات أخرى متعلقة بتحسين إدارة الوقت والموارد. وبهذا الصدد، تُشجّع الأطراف المتعاقدة على مناقشة اقتراح الولايات المتحدة وغيره من الآليات المحتملة لإدارة الوقت والموارد في إطار المحفل الملائم المقبل، كأحد الاجتماعات الوارد وصفها في الاقتراح ٣(ج)٦/٦ مثلاً.

الاقتراح ٣(ج): عملية مقترحة لمواصلة المناقشات وتطبيق تحسينات قبل الاجتماع الاستعراضي الخامس

و

الاقتراح ٦: تعزيز استمرارية الاجتماعات الاستعراضية والحوار الجاري في الفترات الفاصلة بينها

النتيجة

توصية

يوصي الفريق بما يلي:

١- الطلب من الوكالة تنظيم اجتماعات إضافية للأطراف المتعاقدة، رهنماً بتوافر الموارد، لمواصلة دراسة اقتراحات تحسين تنفيذ الاتفاقية المشتركة وصوغ التوصيات لتقوم

الأطراف المتعاقدة بدراستها. ومن المتوقع أن يُعقد أول اجتماع من هذا النوع في مطلع عام ٢٠١٣، ويمكن أن تسنح فرصة ثانية بالتزامن مع انعقاد الدورة المقبلة للاجتماع التنظيمي المقبل للاتفاقية المشتركة. وبمقتضى المادة ٣١، يمكن الدعوة إلى عقد اجتماع استثنائي بغية إقرار أي تنقيحات مدخلة على الترتيبات بموجب الاتفاقية المشتركة لتصبح سارية المفعول قبل موعد انعقاد الاجتماع الاستعراضي الخامس.

٢- ينبغي عقد اجتماعات مواضيعية في الفترات الفاصلة بين الاجتماعات الاستعراضية لتناول مواضيع معينة يتم الكشف عنها في هذا الاجتماع الاستعراضي وفي كلٍّ من الاجتماعات الاستعراضية التالية. ويمكن تنظيم كلٍّ من هذه الاجتماعات والأنشطة المتصلة بها على نحو مشترك بين الأمانة، رهنأ بتوافر الموارد، وأحد الأطراف المتعاقدة الذي يتبرع باستضافة الاجتماع، وينبغي تصميمها بشكل يتيح تعزيز الاستمرارية والحوار الجاري فيما بين الأطراف المتعاقدة. ويجوز أن تتم، خلال الاجتماع المواضيعي الأول، دراسة إمكانية عقد اجتماع من أجل مناقشة مختلف الآليات لكفالة نُهْج فعالة إزاء المرحلة الختامية لدورة الوقود.

الاقتراح ٤: تعزيز استمرار المعرفة بعملية استعراض الاتفاقية

النتيجة

يُوضَّح وضع جهات الاتصال الوطنية ووظائفها بضمّها المبادئ التوجيهية للاتفاقية المشتركة. وكل جهة اتصال وطنية مدعوة إلى أن تشارك، إذا رغبت في ذلك، مع أعضاء مكتب الاتفاقية في اجتماع تسليم المسؤوليات بين أعضاء المكتب القادمين والمغادرين بعد الاجتماع التنظيمي، من أجل تحسين استمرارية الدراية والمعرفة في عملية استعراض الاتفاقية المشتركة.

توصية

يوصي الفريق بأن يُعدّل نص الوثيقة INFCIRC/603/Rev.4 على النحو المبين أدناه بالخط العريض.

الفقرة ١٣ من الوثيقة INFCIRC/603/Rev 4: (إضافة جملة):

١٣- وفي أعقاب الاجتماع التنظيمي، ستعقد حلقة عمل لأعضاء المكتب القادمين والمغادرين لشرح عملية الاجتماع الاستعراضي بالتفصيل، بما في ذلك الوثائق الرئيسية وتبادل الخبرات والدروس المستخلصة. وتُدعى جهات الاتصال الوطنية، كما هو وارد في المرفق، للمشاركة في هذا الاجتماع، إذا ما اعتبرت ذلك مناسباً.

المرفق بالوثيقة INFCIRC/603/Rev 4 (أضيفت فقرة جديدة بعد ثانياً-٦- المنسق):

ثانياً-٧ جهات الاتصال الوطنية

سيتم تعيين جهات الاتصال الوطنية من قِبَل كل طرف متعاقد ويُنتظر منها ما يلي:

- (أ) الوصول إلى قاعدة البيانات الآمنة والمقيدة الخاصة بالاتفاقية المشتركة ورصدها على نحو منتظم ("الموقع الشبكي الآمن للاتفاقية")، إلى جانب الحق في تحميل وثائق وطنية وأسئلة وأجوبة؛
- (ب) والقيام، على الصعيد الوطني، بتعميم المعلومات التي تصدر على الموقع الشبكي الآمن للاتفاقية؛
- (ج) وتيسير إحراز تقدم بشأن المسائل المتعلقة بالاتفاقية في الدولة العضو التي تنتمي إليها؛

- (د) والاضطلاع بدور جهة الاتصال لمنسق المجموعات القطرية قبل كل اجتماع استعراضي؛
 (هـ) والنظر في المشاركة في الاجتماع الذي يدوم يوماً واحداً للمكتب الجديد والمكتب المنتهية ولايته للاتفاقية المشتركة.

المرفق بالوثيقة INFCIRC/603/Rev 4 (أضيفت فقرة جديدة بعد ثالثاً-٦- المنسق):

ثالثاً-٧ جهات الاتصال الوطنية

من المستحب أن تتوافر لدى جهات الاتصال الوطنية المؤهلات التالية:

- (أ) جاهزية الاتصال والعمل بين الاجتماعات الاستعراضية؛
 (ب) ومعرفة بالمسائل المتعلقة بأمان الوقود المستهلك والنفايات المشعة؛
 (ج) وخبرة في إدارة قواعد البيانات الإلكترونية؛
 (د) ومعرفة جيدة باللغة الإنكليزية.

الاقتراح ٥: إلقاء الضوء مرة أخرى على العلاقة بين الأمان والأمن

النتيجة

تم الإقرار بأهمية العلاقة بين الأمان والأمن عند التصرف في الوقود المستهلك ولكن تقرر بأن هذا الاقتراح المحدد لا يمكن قبوله بما أنه يقع خارج إطار الاتفاقية المشتركة. ومن المفترض أن يتم النظر في الاعتبارات المقبلة ضمن محافل أخرى.

الاقتراح ٧: النظر في حالة المصادر المختومة المهملة بموجب الاتفاقية المشتركة وفي طريقة تحسين تقديم تقرير بشأن التصرف المأمون في هذه المواد من خلال آليات الاستعراض، بغية تيسير تقاسم المعلومات والخبرات وكذلك استعراضات النظراء حول هذا الموضوع.

النتيجة

توصية

يوصي الفريق بأن يُعدّل نص الوثيقة INFCIRC/604/Rev.1 على النحو المبين أدناه بالخط العريض.

القسم ياء- المصادر المختومة المهملة

٣٢- يغطي هذا القسم الالتزامات المنصوص عليها في المادة ٢٨ (المصادر المختومة المهملة).

٣٣- ينبغي أن يقدم هذا القسم وصفاً شاملاً للنظام التشريعي والرقابي الذي يدير التصرف في المصادر المختومة المهملة، بما في ذلك القضايا التالية:

- حالة المصادر المختومة المهملة في إطار تشريعاته الوطنية؛
- الاستراتيجية الوطنية للتصرف في المصادر المختومة المهملة، بما في ذلك المسؤوليات القانونية الخاصة بمصنعي وموردي ومالكي ومستخدمي المصادر المختومة للتصرف فيها في نهاية عمرها؛

- فيما يتعلق بالأطراف المتعاقدة التي يُحدّد فيها أو حُدّد فيها موقع موردي المصادر المختومة:
 - الإطار المتعلق بإعادة دخول المصادر المختومة المهملة إلى أراضي الطرف المتعاقد، لغرض إعادتها إلى صانع مؤهل لتلقي وحياسة المصادر المختومة المهملة،
 - نهج استرجاع المصادر المختومة، إن وُجد، التي تعتبر ذات منشأ وطني من دولة أجنبية.

الاقتراح ٨: إنشاء آلية لضمان الاتساق بين القواعد التي تحكم عملية استعراض الاتفاقية المشتركة وتلك التي تحكم عملية استعراض اتفاقية الأمان النووي

النتيجة

توصية

يوصي الفريق بأنه، بغية ضمان الاتساق بين عملية استعراض الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك واتفاقية الأمان النووي، تحتّ الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية المشتركة المسؤولين عن الاتفاقية المشتركة على دعوة المسؤولين عن الاجتماع الاستعراضي الخامس لاتفاقية الأمان النووي إلى إجراء مناقشة (مثلاً من خلال مؤتمر عن طريق الفيديو) بشأن إدخال تحسينات على فعالية كل اتفاقية، ثم تقديم عرض مشترك في مؤتمر الوكالة العام في ٢٠١٢ حول مثل هذه التحسينات.

ومن هذا المنطلق، تدعو الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية المشتركة قيادة كل اتفاقية إلى إجراء مناقشات غير رسمية بشكل منتظم لضمان مثل هذا الاتساق.

الاقتراح ٩: تغيير دور المنسق خلال الاجتماع الاستعراضي

النتيجة

توصية

يوصي الفريق بأن يُعدّل نص الوثيقة INFCIRC/602/Rev.3 والوثيقة INFCIRC/603/Rev.4 على النحو المبين أدناه بالخط العريض والشطب.

النظام الداخلي واللائحة المالية، الوثيقة INFCIRC/602/Rev.3:

باء- العملية التحضيرية للاجتماعات الاستعراضية

المادة ١١ الاجتماعات التنظيمية

جيم- ~~وانتخاب منسقين للمجموعات القطرية للاجتماع الاستعراضي المقبل؛~~

دال- وانتخاب منسقي ومقرري ورؤساء ونواب رؤساء المجموعات القطرية للاجتماع الاستعراضي المقبل، وإلحاقهم بالمجموعات القطرية على ألا يكون أي منسق أو مقرّر أو رئيس أو نائب رئيس ملحقاً بالمجموعة القطرية التي ينتمي إليها بلده؛

مبادئ توجيهية بشأن عملية الاستعراض، INFCIRC/603/Rev.4:

ثامناً- إرشادات لأعضاء المكتب بشأن كيفية تسيير جلسة مجموعة قطرية

٤٦- وعند هذه النقطة تكون واجبات المقرر بصفته أحد أعضاء المكتب قد أنجزت. ولذلك تكون للمقررين حرية المشاركة في وفودهم الوطنية حسب رغبتهم.

تاسعاً- توزيع التقارير الوطنية والإجراءات اللاحقة

٥٣- سيحلل منسق المجموعة الأسئلة والتعليقات بشأن التقارير الوطنية التي تقدم في مجموعته القطرية، ويحدد أي اتجاهات توجد فيها، من أجل مساعدة رئيس المجموعة على تسيير المناقشة. وينبغي أن يوزع هذا التحليل، بصفة سرية، على أعضاء المكتب والأطراف المتعاقدة الأعضاء في هذه المجموعة القطرية قبل الاجتماع الاستعراضي. وينبغي أن يشارك المنسقون في اجتماع أعضاء المكتب الذي يعقد لمدة يومين مباشرة قبل بداية الاجتماع الاستعراضي (انظر الفقرة ٣٧)، ولكن لا تكون على عاتقهم بعد ذلك مسؤوليات بصفتهم أعضاء مكتب، وذلك لكي يتمكنوا من المشاركة الكاملة كأعضاء في وفودهم الوطنية.

مبادئ توجيهية بشأن عملية الاستعراض، المرفق بالوثيقة INFCIRC/603/Rev.4:

ثانياً- واجبات أعضاء المكتب

ثانياً-٦- المنسق

(أ) أن يفرز جميع الأسئلة والتعليقات والأجوبة الكتابية المتعلقة بالتقارير الوطنية لمجموعته القطرية وفقاً لمواد الاتفاقية؛